

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات حول ندوة

تحديات الإصلاح الدستوري في "جنيف (٨)" وآليات التعامل معها

الأحد ٨ ربيع الأول ١٤٣٩هـ، الموافق لـ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ م

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

تقارير مركز الحوار السوري

جدول المحتويات

3	مقدمة.....
5	المحور الأول – عرض ورقة تقدير الموقف.....
5	أولاً – تماهي الوساطة الأممية مع الخطة الروسية.....
5	ثانياً- سيناريوهات "الإصلاح الدستوري" المطروحة على مائدة المفاوضات.....
5	الإبقاء على دستور 2012 حتى صياغة دستور بديل.....
6	تعديل دستور 2012:.....
6	صياغة دستور جديد.....
6	الإبقاء على دستور 2012 مع إصدار إعلان دستوري.....
6	تعليق دستور 2012 واستبداله بإعلان دستوري جديد:.....
6	ثالثاً – بين إحكام النص وإشكاليات التطبيق.....
6	ضرورة التمييز بين "التسوية السياسية" و "الإصلاح الدستوري":.....
7	مخاطر اعتماد وثائق المعارضة كوئائق رسمية:.....
7	التطبيقات الخاطئة لمفهوم الواقعية:.....
8	رابعاً- آليات الاستفادة من (جنيف 8) لتصحيح المسار التفاوضي.....
9	المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم.....
9	أولاً – إشكالية المادة الدستورية والمرحلة الانتقالية:.....
9	الحاجة لإعلان دستوري توافقي بين السوريين.....
9	التعامل مع البعد الدستوري كقضية استراتيجية.....
10	بنود النظام الانتخابي.....
10	دستور عام 1950.....
10	ثانياً – الآليات والاستراتيجيات الواجب اتباعها.....

- 10.....وضع العصي في العجلات
- 11.....ربط العملية السياسية بوقف القتل
- 11.....المجالس المحلية وإمكانية لعب دور في المرحلة القادمة
- 12.....تجاوز الإشكاليات بين قوى المعارضة
- 12.....وسائل وآليات أخرى يمكن اللجوء إليها
- 12.....ثالثاً - مقاربات المجتمع الدولي
- 13.....رابعاً - تساؤلات واستفسارات
- 13.....المحور الثالث: تعليق الخبير الاستراتيجي على مداخلات المشاركين
- 13.....أولاً- التعليق على موضوع النقاط التفاوضية والوفد المفاوض
- 14.....ثانياً- الإجابة على سؤال حول التجارب الدولية في التعامل مع الأزمات الشبيهة بالحالة السورية
- 14.....ثالثاً- التعليق على موضوع الاعتماد على قوى الشعب والثورة في الداخل
- 14.....رابعاً - التعليق على مداخلات المشاركين في موضوع المقاربات الدولية والإقليمية
- 14.....خامساً- الإجابة على تساؤل التناقض في الحديث عن احتمالات الصراع المستقبلي

مقدمة

شهد العام 2017 تحولات هامة في الدبلوماسية الدولية المرتبطة بالأزمة السورية، ارتبطت تلك التحولات بعدة متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، وبأدوار الفاعلين في الملف السوري، خصوصاً روسيا. وكانت باكورة تلك التحولات إحداث "منصة استانة" للمفاوضات مع بداية العام، بين ممثلي النظام السوري من جهة، وممثلي المعارضة وقوى الثورة السورية من جهة أخرى، برعاية روسية- تركية - إيرانية مشتركة، والتي انعقدت جولتها السابعة في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وأبرز ما أنتجته محادثات "استانة" كان "اتفاق مناطق خفض التوتر"، الذي حدّد ما سُمّي "مناطق خفض التصعيد" في سوريا، وهو ما مثل تكريساً لمناطق نفوذ للدول الراعية للمحادثات.

وفي شهر تموز/يوليو، وعلى هامش قمة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية، توصل الرئيسان الأمريكي والروسي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب سوريا، وجاء الاتفاق نتيجة مسار تفاوضي بعيداً عن الأضواء بين الروس والأمريكان. كما اتفق الزعيمان في بيان مشترك يوم (11 تشرين الثاني/نوفمبر) على هامش قمة "آبيك" في فيتنام، على "عدم وجود حل عسكري في سوريا"¹.

وفي ختام الجولة السابعة لمحادثات "استانة"، أعلنت روسيا عمّا وصفته بمبادرة لتنظيم "مؤتمر حوار وطني سوري" في مدينة "سوتشي" جنوب روسيا، كخطوة روسية جديدة تلي "اتفاقات خفض التوتر"، استكمالاً للجهود الروسية لصياغة حل سياسي يكرس التحول العسكري الذي مكّنها من تقوية النظام وتمكينه من استعادة مناطق واسعة في سوريا.

أدّت مجمل التحولات السابقة، وما رافقها من تراجع للدور الأمريكي في ملفات المنطقة، بغض النظر عن أسبابه، أو ما يمكن اعتباره تفويضاً لروسيا في الملف السوري، إلى منح روسيا، المركزية والمرجعية في إدارة الملفات الخاصة بالأزمة السورية، ودفعت بكافة القوى الداخلية والإقليمية بالإضافة لمؤسسات الأمم المتحدة، إلى التنسيق بشكل مسبق مع روسيا كمرجعية "أمر واقع"، باتت تملّي شروطها على كافة أطراف الأزمة، بما امتلكته من أدوات ترغيب وترهيب.

ومن أبرز المواضيع التي جسّدت المرجعية الروسية في الأزمة السورية مؤخراً، ما أعلنه المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا (أكتوبر) أن مباحثات جنيف (8) نهاية نوفمبر، ستركز على نقطتين أساسيتين هما: التحضير لدستور جديد، وإجراءات عقد انتخابات برعاية أممية، وهو ما شكل تماهياً للوساطة الأممية مع ما كانت تطالب به روسيا بشأن أولويات التسوية السياسية.

¹ كما أكدنا على الالتزام بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها. وحثّ البيان كل أطراف الصراع السوري على المشاركة بفاعلية في عملية السلام في جنيف، مؤكداً أن التسوية السياسية النهائية في سوريا يجب أن توجد ضمن إطار جنيف

ويتجدد الجدل بين قوى الثورة والمعارضة السورية بشأن تحديات العملية التفاوضية، والاستراتيجيات الواجب اتباعها أثناء المفاوضات، في مسائل هامة كالمرجعية الدستورية، والشرعية الدستورية، والإصلاح الدستوري، وهيئة الحكم الانتقالي وغيرها، وذلك بين ما أعلنه دي ميستورا عن النقاط الأساسية لمحادثات جنيف (8)، وملامح الخطة الروسية للتسوية السياسية من جهة، والثوابت التي تسعى المعارضة للتمسك بها في محادثات جنيف من جهة أخرى.²

واستجابة لأهمية تلك المواضيع، والجدل الدائر بشأنها في الأوساط السياسية والفكرية السورية، نظم مركز الحوار السوري بالتعاون مع كل من المرصد الاستراتيجي ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ندوة حوارية بعنوان "تحديات الإصلاح الدستوري في جنيف (8) وآليات التعامل معها"، وذلك يوم الأحد 8 ربيع الأول 1439 هـ الموافق لـ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2017م.

هدفت الندوة لمناقشة أبرز التحولات التي شهدتها المسار التفاوضي منذ بيان (جنيف 1) لعام 2012، إضافة لمناقشة تحديات الإصلاح الدستوري في محادثات جنيف (8)، والآليات اللازمة للتعامل معها، والتوصيات المقترحة لإحداث مكاسب في المفاوضات، وكيفية التعامل مع الخطط الدولية التي يتم فرضها، مع إلقاء الضوء على دور الفاعلين المحليين والدوليين في التأثير على قضايا المفاوضات.

تضمنت الندوة جلستين تخلتلهما استراحة قصيرة، تضمنت الجلسة الأولى عرض ورقة تقدير الموقف من قبل الخبير في المرصد الاستراتيجي، ومداخلة الباحث من مركز عمران، وجزءاً من مداخلات الحضور، فيما استمرت مداخلات الحضور في الجلسة الثانية، قبل أن تنتهي بالردود من قبل خبير المرصد الاستراتيجي. وقد شارك في الندوة باحثون وكتاب وأكاديميون سوريون، بالإضافة لممثلين عن تيارات سياسية وفصائل ثورية.

أعدّ هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"³، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، وتم التقسيم الموضوعي للتقرير بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ- ما أمكن- على فهم المضمون.

جاء التقرير في ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول عرضاً لورقة تقدير الموقف التي أعدها المرصد الاستراتيجي وقام الخبير بعرضها، في حين خصصنا المحور الثاني للمداخلات والتعليقات التي قدمها السادة المشاركون في الندوة، وتناول المحور الثالث تعقيب الخبير الاستراتيجي على مداخلات المشاركين.

² كان مؤتمر الرياض (2) الموسع للمعارضة السورية الذي أنهى أعماله الخميس 23 نوفمبر الماضي، قد أصدر بياناً أكد فيه على ضرورة "محافظة قوى الثورة والمعارضة على السقف التفاوضي الذي حددته تضحيات الشعب السوري، التي لا يمكن التفریط بها على الإطلاق، وذلك وفق ما نص عليه بيان جنيف 1- والقرارات الدولية 2118 و2254، بخصوص إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية"، للمزيد انظر الرابط : <https://www.alaraby.co.uk/File/Get/2fd75f21-f096-459f-9b9c-45dfd46f6bcd>

³ يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

المحور الأول – عرض ورقة تقدير الموقف⁴

بدأت الورقة بتمهيد بسيط يتناول أبرز ما تحدثت عنه الورقة، وفي المتن، تحدثت الورقة أولاً عن تماهي الوساطة الأممية مع الخطة الروسية، وفي الجزء الثاني تناولت سيناريوهات الإصلاح الدستوري المطروحة على مائدة المفاوضات والآثار المترتبة على تطبيق كل منها، وعالجت في الجزء الثالث معضلة إحكام النص وإشكاليات التطبيق.

أولاً – تماهي الوساطة الأممية مع الخطة الروسية

تناولت الورقة التسلسل الزمني لطرح الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا وما تلاها من استحداث تغييرات في الوساطة الأممية. حيث فاجأت روسيا الأطراف السورية بتقديم مسودة لمشروع دستور جديد لسوريا مع نهاية مفاوضات استأنة (24 يناير 2017)، مؤكدة أن الهدف منها تشجيع السوريين على البدء في مناقشة موضوع الدستور.

وبعد شهر من طرح مسودة الدستور الروسي، استحدثت الوساطة الأممية "السلال الأربعة"، وبالتالي شهدت الوساطة ابتعاداً عن ملفات أكثر أهمية كتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وإصدار إعلان دستوري وغيرها.

وفي ظل استعجال بوتين للتوصل إلى حل سياسي في سوريا قبل الانتخابات الروسية في مارس 2018 المقبل، بدأت تظهر ملامح الخطة الروسية لسوريا، وأهم تلك الملامح:

- 1- تنفيذ اتفاقيات "خفض التصعيد.
- 2- تشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات أوسع من الحكومة القائمة.
- 3- إقرار نظام "الإدارات الذاتية"، وخيار سوريا "الاتحادية".

ثانياً – سيناريوهات "الإصلاح الدستوري" المطروحة على مائدة المفاوضات

الإبقاء على دستور 2012 حتى صياغة دستور بديل: وهو إجراء غير شرعي وغير قانوني حسب الورقة، إذ أن عملية صياغة واعتماد دستور 2012 لم تتم بطريقة صحيحة، واستغل بشار الأسد هذه العملية لتعزيز الصلاحيات الواسعة والمهمة الممنوحة لرئيس الجمهورية دون ضوابط. كما أن الإبقاء عليه يتعارض مع بيان (جنيف1)، وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015.

⁴ للاطلاع على ورقة تقدير الموقف التي قدمها الخبير الاستراتيجي: <http://sydialogue.org/files/Preport24.pdf>

تعديل دستور 2012: وذلك بهدف معالجة الأحكام المشككة فيه، من خلال: تقليص الصلاحيات الرئاسية. وتكمن خطورة هذا الإجراء في إلزام المعارضة بإقرار شرعية دستور 2012، عدا عن كونه يتعارض مع بيان (جنيف 1) وقرار مجلس الأمن 2015/2254.

صياغة دستور جديد: ينطوي هذا الخيار على خطر كبير إذا جرت عملية الصياغة دون تحديد فترة إنجاز محددة، فسيتيح للنظام إطالة أمد المفاوضات.

الإبقاء على دستور 2012 مع إصدار إعلان دستوري: وهذا من شأنه أن يضيف الشرعية على دستور 2012، كونه سيبقى سارياً في القضايا التي لا يتناولها الإعلان الدستوري، خاصة إذا تلاكاً النظام لفترة طويلة وعرقل عملية الإصلاح الدستوري.

تعليق دستور 2012 واستبداله بإعلان دستوري جديد: وهي الصيغة الأكثر فاعلية للحد من تدخل النظام في عملية الإصلاح الدستوري، ولا بد لتحقيق ذلك من إجراء العملية تحت إشراف هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، لكن ذلك يتطلب موافقة أطراف النزاع، وهو أمر غير متوقع من قبل النظام في ظل الظروف الحالية واختلاف موازين القوى.

ثالثاً – بين إحكام النص وإشكاليات التطبيق

حذرت الورقة من أن الجهود المبذولة حالياً للتوصل لصياغة دستورية محكمة، ستبقى حبراً على ورق ما دامت مؤسسات الحكم غير قادرة على تنفيذها، وينبغي بالتالي بذل جهود سابقة لعملية الإصلاح الدستوري في مجال توفير الضمانات اللازمة لتطبيق تلك المفاهيم وتعزيزها في السلوك السياسي العام.

وبناء على ذلك فإن اقتصار الوساطة الأممية على مسألة "الإصلاح الدستوري" دون غيرها من الإجراءات التي تلزم القوى الفاعلة على الالتزام به، هو بمثابة وضع العربة (الدستور) أمام الحصان (آليات التنفيذ)، مما يعطل مسار الانتقال السياسي.

وفي هذا الإطار يجدر التنبيه إلى ثلاث نقاط أساسية في هذه المرحلة، وهي:

ضرورة التمييز بين مفهوم "التسوية السياسية" و "الإصلاح الدستوري":

ترى الورقة أن وفد المعارضة لم يكن مدركاً لسيره في مباحثات "إصلاح دستوري" مع فريق الوساطة الأممية، وهو مسار لا يرتبط بالضرورة مع "التسوية السياسية" التي تلزم النظام بالالتزام بالقرارات الأممية ووقف جرائمه بحق السوريين.

مخاطر اعتماد وثائق المعارضة كوثائق رسمية:

- في إبريل 2017 قدم أحد الأعضاء السابقين بالهيئة العليا للمفاوضات رؤية للعملية السياسية مغايرة للرؤية التي اعتمدها الهيئة العليا للمفاوضات، وأثارت هذه الرؤية جدلاً واسعاً في أوساط المعارضة لتضمنها قبول بدور إيراني في فترة أطلق عليها: "مرحلة الإعداد لما قبل المرحلة الانتقالية"، وتعاملها مع بشار الأسد كرئيس لسوريا خلال هذه الفترة.
- في يونيو نُشرت وثائق مسربة عن الوفد التقني للهيئة العليا للمفاوضات في مدينة لوزان، أبرزها وثيقة بعنوان: "الجدول الزمني وعملية صياغة واعتماد الدستور الجديد"، ولوحظ إغفالها الحديث عن إشكالية الفراغ الدستوري الذي ممكن أن يقع في بداية المرحلة الانتقالية.
- كما لوحظ في الوثيقة المسربة الثالثة حول "القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها للانتقال السياسي"، تفادي جميع القرارات الأممية ذات الصلة، في مواضيع كمغادرة بشار الأسد وزمرته وإنشاء هيئة حكم انتقالي وإصدار إعلان دستوري، وتشكيل حكومة انتقالية، وتطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية.

ورغم أن الهيئة العليا للمفاوضات قد رفضت اعتماد هذه المسودات، إلا أن الوفد المفاوض استمر في المطالبة بإنفاذها دون إدراك مخاطر استبدال "مرجعية" القرارات الأممية لصالح مفهوم "التوافق" كما ينص البند الخامس عشر من الوثيقة الثالثة.

التطبيقات الخاطئة لمفهوم الواقعية:

يؤكد منظرو الواقعية على استحالة تحقيق الأمن الوطني من خلال الارتكاز على منظومات الأمن الدولي، كما تقوم التوازنات الدولية وفقاً للنظرية الواقعية على ثلاثة مفاهيم وهي القوة والصراع والاحتواء، في حين تقوم منظومات الأمن الوطني على ثلاثة مفاهيم مغايرة تماماً وهي: السلطة، والإدارة، والقانون.

وإذا أقررنا بأن العملية السياسية في سوريا باتت محل صراع دولي بين مجموعة من القوى التي زجت بجيوشها وميليشياتها في أتون الصراع الداخلي، فإنه من غير الممكن فض هذا "النزاع المركب" من خلال الاعتماد على عملية "إصلاح دستوري" أو "استحداث قوانين انتخابية"، أو وضع أسس "تشريعية وقانونية"، لأن بعض القوى الخارجية المنخرطة في الصراع تمتلك الرغبة والقدرة على إفساد أية منظومة محلية لا تتناسب مع مصالحها.

رابعاً- آليات الاستفادة من (جنيف 8) لتصحيح المسار التفاوضي

ترى الورقة في الجزء الأخير أن المفاوضات ساحة مواجهة، ولذلك فإن الجهد التفاوضي الأكبر لمفاوضي جنيف يجب أن يركّز على عدة نقاط هامة منها:

- 1- منع جميع أشكال التدخل الخارجي من صياغة الوثائق المتعلقة بمستقبل سوريا.
- 2- على الوفد المفاوض إدراك أن الهدف الفعلي للمباحثات هو استخدامها كحلقة من حلقات الصراع.
- 3- يتعين على قوى الثورة والمعارضة أن تطالب بالتنفيذ الأمين لمقتضيات بيان "جنيف 1" كونه مقبول عندها كمرجعية والقرارات الأممية ذات الصلة، والعودة بالتالي بالعملية التفاوضية إلى مسارها الصحيح.

وريثما يتم تحقيق كل ذلك، لا بد من صياغة بنود في النظام الانتخابي بمباحثات (جنيف 8) تعالج أربعة نقاط أساسية:

- تحديد من يحق لهم الترشح في الانتخابات الرئاسية.
- التجريد المدني: بحيث يتم التأكيد على فقدان بشار وزمرته صلاحية الترشح والتصويت والانتخاب، أو تمثيل الأمة أو فئة منها في المناصب العليا أو المجالس المنتخبة، وذلك نتيجة لإدانتهم في ارتكاب جرائم جنائية.
- سقوط الشرعية: يتعين تبني مناورة تفاوضية تدفع بإسقاط شرعية رئيس النظام باعتبار انقطاعه عن مزاولة مهامه بحكم القانون.
- الحرمان من حق الترشح والتصويت: بحيث يتم تأكيد البنود المنصوص عليها في المادتين (5) و (30) من قانون الانتخاب المعمول به في سوريا حالياً.

إلا أنه لا بد الإقرار بأن الإدارة الناجحة للعملية الدبلوماسية تتطلب توفر قدر من الأهلية والكفاءة لدى مفاوضي المعارضة على خوض اللعبة السياسية، ولا يُتوقع أن يُكتب للعملية التفاوضية تحقيق أي تقدم يُذكر إذا كان أعضاء الفريق المفاوض يميلون لتماهي مع المبادرة الأممية والمقاربة الروسية، اللتين تدفعهما لعملية "إصلاح دستوري" تؤول في حقيقتها إلى شرعنة دستور النظام والعمل تحت مظلته.

المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم

بعد عرض ورقة تقدير الموقف من قبل الخبير الاستراتيجي، فُتح الباب أمام مداخلات السادة المشاركين، والتي توزعت تحت عدة عناوين رئيسية وهي :

- إشكالية المادة الدستورية والمرحلة الانتقالية
- الآليات والاستراتيجيات الواجب اتباعها
- مقاربات المجتمع الدولي للأزمة السورية وأثرها في العملية التفاوضية
- استفسارات وتساؤلات للسادة المشاركين

أولاً – إشكالية المادة الدستورية والمرحلة الانتقالية:

شكلت المادة الدستورية والمرجعية الدستورية التي ينبغي الاعتماد عليها في المفاوضات أحد أهم النقاط التي دار النقاش حولها أثناء الندوة، وتعددت الآراء في القضايا الأساسية كالإعلان الدستوري وهيئة الحكم الانتقالي والانتخابات.

الحاجة لإعلان دستوري توافقي بين السوريين

أكد عضو في الهيئة العليا للمفاوضات على ضرورة وجود إعلان دستوري ينظم المرحلة الانتقالية التي من المفترض أن تتوجها المفاوضات، وأن صياغة إعلان دستوري توافقي بين السوريين يمثل الحاجة الأكثر إلحاحاً، وهو ما عجزت قوى المعارضة عن تحقيقه لغاية اليوم، واعتبر أنه لا يمكن الحديث عن هيئة حكم انتقالي دون وجود إعلان دستوري، وإلا سيتم الوقوع في خطر إحدى خيارين: العمل بدستور 2012 الذي وضعه النظام السوري بما يحمله هذا الخيار من إعطاء شرعية للنظام السوري، وبما يحمله من مواد أساسية بحاجة لتغيير جذري، أو أن تقوم الدول الكبرى بوضع دستور جديد يتماشى مع رؤيتها بحيث يتم فرضه على السوريين. كما اعتبر أن من أبرز التحديات التي تواجه الوفد المفاوضات الترتيبية، ويجب أن يتم بحث موضوع هيئة الحكم الانتقالي والانتقال السياسي في آن واحد مع القضايا الدستورية والانتخابية. كما شدد على أهمية المضمون كتحدٍ آخر، حيث عمدت الدول الفاعلة بالفترة الماضية إلى إسقاط موضوع الانتقال السياسي لصالح الحديث عن تسوية سياسية وحل سياسي، وهذا برأيه أهم تحدٍ تواجهه قوى الثورة.

التعامل مع البعد الدستوري كقضية استراتيجية

اعتبر مدير برنامج في أحد مراكز الحوار السورية، أن منح الشرعية لدستور 2012 سيترتب عليه نتائج خطيرة على مسار الثورة، حيث أنه لا يُعد شرعياً من حيث المبدأ، نظراً لعدم شرعية إجراءات إقراره وما ترتب عليه من سياسات أمنية يمكن أن تأخذ الشرعية منه. ورأى أنه يجب ألا نغرق في مناقشة تفاصيل

الدستور، وأن هذا الأمر يترك للمختصين الذين لديهم من الآليات والتقنيات الشيء الكثير، وإنما يجب أن نركز على الدستور كقضية استراتيجية.

بنود النظام الانتخابي

وفي تناول النقاط التي ركز عليها الخبير في بنود النظام الانتخابي المفترض، اعتبر باحث من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بأنه ورغم صحة النقاط المذكورة، إلا أنها قد تثير بعض الهواجس، مع ما أعلنه الوفد التفاوضي باستعداده لمفاوضات غير مشروطة، كما اعتبر الباحث أن تلك النقاط قد تكون سلاحاً ذو حدين، إذا ما عمد النظام إلى استخدامها ضد المعارضة والوفد المفاوض نفسه، من إمكانية اتهامها مثلاً بالتعامل مع جبهة النصرة، أو امتلاك أفراد في المعارضة لجنسيات أجنبية فضلاً عن إقامتهم خارج البلاد لفترة طويلة.

دستور عام 1950

في ظل الحديث عن إمكانية تبني دستور 2012 وما يحمله ذلك من مخاطر، وفي ظل غياب إعلان دستوري يمكن الاعتماد عليه، رأى الباحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، أن للمعارضة فرصة للمناورة بالدفع نحو الاحتكام لدستور عام 1950، وبرر ذلك بأنه وُضع قبل وصول البعث للسلطة، واعتماده سيشكل نصراً للثورة، إضافة لكون دستور 1950 هو الوحيد بين دساتير سوريا الذي يعتبر مرجعية في الأزمات كونه وُضع من قبل لجنة مقبولة من الشعب السوري، ولكونه قد أُقر من برلمان منتخب بحرية، وأُعيد العمل به مرتين في التاريخ السوري. كما اعتبر الباحث أن مقدمة دستور عام 1950 تسمح بهامش المناورة في مواجهة محاولات من يريد الالتفاف لتغيير هوية الدولة.

لكن عضو منظمة مدنية سورية اعتبر أن دستور 1950 بمجمله لا يناسب هذه المرحلة لاعتبارات عديدة، وشدد على ضرورة الإصرار على الإعلان الدستوري والابتعاد ما أمكن عن قضايا الهوية. وفي نفس السياق أكد العضو في الهيئة التفاوضية أن دستور 1950 يلقي اعتراضات كبيرة من شرائح واسعة لذا يصعب الاعتماد عليه.

ثانياً – الآليات والاستراتيجيات الواجب اتباعها

تساءل المشاركون عن الخيارات المتاحة للتعامل مع المرحلة الراهنة خصوصاً في العملية التفاوضية، وتنوعت الآليات والوسائل التي رأى المشاركون أنه يمكن الاعتماد عليها كما الآتي:

وضع العصي في العجلات

أكد مدير لبرنامج في مركز حوار سوريا أنه لا بد لنا من تحديد "ماذا نريد"، وفي ظل انعدام حل سياسي يمكن الوصول إليه، فلا بد لنا من وضع العراقيل في وجه الخطط الدولية التي ستهدم ما قامت الثورة من

أجله، وفي سبيل ذلك يرى أن الوسائل لذلك كثيرة في الفقه الدستوري، كقوانين الانتخابات مثلاً، والتي يمكن من خلالها التشويش على النظام.

لكن باحثاً آخر في الشأن السوري حذر من الرد الروسي على سياسة وضع العصي في العجلات، فروسيا التي تسعى لفرض حل سياسي في سوريا يوافق رؤيتها، سوف لن تتوانى عن استخدام القوة العسكرية المفرطة كما فعلت في السابق، لثني قوى الثورة عن اتخاذ أي إجراء يعطل التفاهات الدولية.

كما اقترح باحث في مركز عمران آية التفاوض ضمن قانون الانتخاب وأكد على أمرين اثنين: الأول حق السوريين في الخارج بالانتخاب والعودة الآمنة للاجئين قبل أي عملية انتخابية، والأمر الآخر تفصيلي وتقني وهو نظام الدوائر الانتخابية للمرشح والناخب، بحيث لا يحق للمرشح الترشح إلا عن دائرته، وكذلك لا يحق للناخب الانتخاب إلا عن منطقته، وهذا ما سيفقد برأيه النظام السوري نقطة لظالما استفاد منها.

كما وافق عضو في الائتلاف الوطني على ضرورة إيجاد البدائل لعرقلة المشاريع الدولية، حيث اعتبر أن تمرير أي مشروع دولي بحاجة لشرعية شعبية داخلية، ومن هنا يمكن العمل على التوجه للداخل ورفض كل ما يحاك في الخارج، وتعزيز الشرعية الشعبية للثورة، كأحد الوسائل لعرقلة الاتفاقات الدولية.

ربط العملية السياسية بوقف القتل

واستكمالاً للنقطة السابقة في الحديث عن سعي الروس لحل سياسي، اعتبر ناشط سياسي سوري أنه يجب ربط العملية التفاوضية بوقف القتل وبشكل حاسم، واستخدامها كورقة ضغط ممكن أن توظفها المعارضة السورية في المفاوضات، خصوصاً في ظل الحملة العسكرية في الغوطة الشرقية التي يشنها النظام وحلفاؤه، والذي يسعى للتسوية أثناء المفاوضات لتحقيق حسم عسكري. وفي نفس السياق ترى أكاديمية سورية أن الناس في الداخل بحاجة لوقف آلة القتل والخلاص بأي شكل، وتساءلت عن سبب اختلاف التعامل الروسي في الداخل عنه في الخارج، حيث تقوم روسيا بالتهرب من المسؤولية عن خروقات النظام وحملاته العسكرية في الداخل السوري، فيما تتولى مسؤولية رعاية النظام في المحادثات الدولية.

المجالس المحلية وإمكانية لعب دور في المرحلة القادمة

وفي معرض تناولها لموضوع الحشد الداخلي، أثار أكاديمية مختصة بالشأن السوري تساؤلاً حول إمكانية أن تلعب المجالس المحلية ومجالس المحافظات دوراً تمثيلاً سواء في وفد التفاوض أو أمام القوى العظمى، وأكدت أن تلك القوى لها فاعليتها على الأرض، في ظل الحاجة لحكومة داخلية في البلاد. وقد جاء التعليق من قبل مدير في مركز حوار سوري بأن قضية التعويل على المجالس المحلية دونها الكثير من التحديات في المناطق المحررة، فإذا استثنينا مناطق درع الفرات والجنوب السوري، فإن مناطق ذات ثقل سكاني كبير شبه محيطة، ولا يمكن للناس فيها القيام بأي مبادرة. ونوّه على أمر هام، بأن مناطق الثورة ستكون من أبرز

المتضررين من استمرار الوضع على ما هو عليه، لأنه وفي المقابل تمتلك مناطق النظام والإدارة الذاتية نوعاً من الحوكمة الداخلية. وهي لم تتعرض بالأصل لدمار يذكر، وبالتالي هي أسرع لعودة الحياة الطبيعية من "مناطق الثورة".

تجاوز الإشكاليات بين قوى المعارضة

رأى عضو للهيئة العليا للمفاوضات أن هناك 3 نقاط يجب التركيز لتجاوز الإشكاليات بين أعضاء الوفد المفاوض في جنيف، في سبيل تكوين رؤية موحدة:

- 1- عدم الدخول في القضايا التفصيلية
- 2- تثبيت ما يتم الاتفاق عليه
- 3- ضرورة صياغة إعلان دستوري تفاوضي، يمكن البناء عليه أثناء المفاوضات

وسائل وآليات أخرى يمكن اللجوء إليها

قال أمين عام لحزب سياسي سوري، أنه يتوجب الاعتماد على تكتيك آخر في المفاوضات اليوم، وأن نسعى لتفكيك النظام وتخليصه من نقاط قوته أو إضعافها، عبر نقاط قوة ممكن الارتكاز إليها، وذكر منها تفاصيل الدستور، و تحريك الملف القانوني لمحاسبة النظام، وتفعيل الدبلوماسية والتحالفات الدولية، والتوجه نحو قوى عالمية بديلة عن الولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، تساءل مدير مؤسسة فكرية سورية عن إمكانية تسخير تقارير الأمم المتحدة التي تدين النظام السوري بجرائم حرب، واستخدامها كأدوات في العملية التفاوضية، واستفسر عن وجود تجارب دولية في معالجة الأزمات التي تشبه الحالة السورية في بعدها الدستوري وجرائم النظام المثبتة قانونياً عبر المؤسسات الأممية بما يفعل "عزلاً سياسياً" محتملاً لأركان النظام ورموزه.

ثالثاً - مقاربات المجتمع الدولي

اعتبر أمين عام لحزب سياسي سوري، أن تعقيد الحالة السورية مرتبط بما يمر به النظام الدولي بشكل عام، وما تمر به الولايات المتحدة من وضع صعب، انعكس بدوره على تراجع دورها في سوريا.

كما حاول باحث سوري قراءة الموقف الإقليمي، حيث رأى أنه بعد التدخل العسكري الروسي لم يعد هناك هامش لتدخل القوى الإقليمية، وفي ظل التفوق الروسي العسكري، لم تعد القوى الإقليمية تراهن على المعارضة والمواجهة العسكرية، مما أدى لانكفاء عن دعم المعارضة السورية بشكل عام. وهذا ما حصل بتماهي الدول الإقليمية الأقرب للثورة السورية مع الموقف الروسي عموماً، وهنا يتساءل الباحث عن إمكانية البحث عن حلول سياسية مع الروس، في ظل انعدام فرص الحل العسكري، خصوصاً مع

التسريبات الإسرائيلية التي تحدثت بأن الروس ليسوا متمسكون ببقاء بشار الأسد. ومن جهته اعتبر عضو في الائتلاف الوطني، أن الدول الإقليمية باتت تطرح سؤالاً: ما هو الأخطر على الأمن الإقليمي، سقوط بشار الأسد أم بقاءه؟ وبالتالي تم إهمال دور المعارضة السورية بسبب فشلها الداخلي وعدم قدرتها على تقديم بديل سياسي يؤمن تلك الهواجس. وفي نفس السياق اعتبر الباحث في مركز عمران أن الفترة الحالية تحتاج إلى تحالفات استراتيجية وإقليمية تعطي ضمانات.

رابعاً – تساؤلات واستفسارات

نجد هنا عدداً من التساؤلات والاستفسارات التي لم ترد في الفقرة السابقة، والتي أثارها بعض المشاركين في الندوة، حيث استفسر مدير مؤسسة فكرية سورية عن إمكانية البناء على الإطار التنفيذي الذي أطلق في لندن الصيف الماضي، والاستفادة منه، بعد أن ارتبط بشكل كبير ببيان الرياض-1، وحاز تأييد جهات سورية كثيرة.

وفي سؤال موجه للخبير بعد عرض الورقة، تساءل مدير في مركز حوار عن التناقض في الحديث عن تماهي أمريكي مع الرؤية الروسية في سورية من جهة، وبين الحديث عن ازدياد الفجوة بين محورين يضم الأول روسيا وتركيا وإيران، والثاني الولايات المتحدة ودول الخليج وأوروبا من جهة أخرى، والحديث عن تزايد احتمالات الصراع المستقبلي بين المحورين؟

المحور الثالث: تعليق الخبير الاستراتيجي على مداخلات المشاركين

بعد الاستماع إلى مداخلات المشاركين، جاء التعليق الختامي من خبير "المرصد الاستراتيجي" صاحب ورقة تقدير الموقف، لتوضيح بعض الأفكار، والإجابة الاستفسارات.

أولاً- التعليق على موضوع النقاط التفاوضية والوفد المفاوض

في تعليقه على مداخلة الباحث في مركز عمران، من إمكانية أن تثير الشروط التفاوضية المسبقة التي يمكن أن يطرحها الوفد المفاوض هواجس قبيل العملية التفاوضية، أوضح الخبير بأن تلك المقترحات ليست شروطاً وإنما نقاطاً تفاوضية، يتم تقديمها ضمن بنود المسودة التفاوضية التي يقدمها المفاوض، كما أشار الخبير إلى أهمية فكرة "طرح قوائم"، وكونها فكرة مقبولة من قبل الطرفين، وأنها فكرة ليست بغريبة عن مائدة الحوار.

كما شدد الخبير على أنه من غير المصيب اختزال المعارضة السورية في ما نتج عن مؤتمري الرياض الأول والثاني، ومن الخطأ أن نختزل الحراك المعارض في جنيف، وأشار إلى العواقب الناتجة عن عملية الصراع بين العديد من أطراف المعارضة والفصائل.

وحول الرؤى الممكنة اعتمادها في التفاوض والتي يمكن أن تلقى قبولاً، أكد الخبير أن المشكلة ليست في إيجاد الرؤى، بل بتعمد إيجاد رؤى متماهية مع رؤية روسيا.

ثانياً- الإجابة على سؤال حول التجارب الدولية في التعامل مع الأزمات الشبيهة بالحالة السورية

أشار الخبير إلى أن للأمم المتحدة آلية تعامل معينة استخدمتها للتعامل مع وساطات كثيرة، كانت تبدأ بنزع الصراع ومن ثم التسوية السياسية، لكن في الحالة السورية شهدنا قفزة مغايرة من المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا. وعن النماذج الشبيهة، لدينا نموذج البوسنة، والكونغو، لكن لدينا تجربة سورية ناضجة جداً خلال الفترة 1920 إلى 1940، وتحديداً بين العامين 1928-1932، حيث دخلنا في تجربة مهمة تتعلق بمفاوضات الدستور والرئاسة والهوية وإبطال المشروع الفرنسي في عملية إنشاء الكانتونات الطائفية ودور الانتداب واللجوء إلى عصبة الأمم، وإشكالية الطوائف ولبنان وغيرها. وبالتالي لدينا رصيد مهم من تجارب وأخطاء من دروس جديرة بالدراسة والأخذ بعين الاعتبار.

ثالثاً- التعليق على موضوع الاعتماد على قوى الشعب والثورة في الداخل

قال الخبير إن الاستفادة من الحاضنة الشعبية ومن حراك الداخل ومن الأدوات المتاحة، يتطلب عقلاً ناظماً للثورة وهذا مفقود، فالثورة جسدٌ بلا رأس وتتحرك في كل الاتجاهات، وما لم يتم تلافي ذلك، ستبقى الحاضنة الشعبية منهكة.

وفي سياق متصل يرى الخبير أن هناك ضرورة لإعادة تفعيل دور المجالس المحلية والانتقال بها من الأداء الإداري الذي أعاقته الفصائل، إلى إنشاء مكاتب سياسية يمكن أن تلعب دوراً في المرحلة المقبلة.

رابعاً- التعليق على مداخلات المشاركين في موضوع المقاربات الدولية والإقليمية

يرى الخبير بأن الأزمة السورية تحولت من ثورة محلية إلى مشكلة أمنية على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية، والإخفاق الأكبر يكمن ب فشل المعارضة في استيعاب الحساسيات الأمنية بقضايا مثل فوضى السلاح، وانسياب المقاتلين عبر الحدود، والتهاون مع تنظيمات "داعش والنصرة"، وعرقلة حركة التجارة، وتدمير البنى التحتية. كما رسخت المعارضة فكرة أن عناصر من طائفة معينة هم الأقدر على إدارة الملفات الأمنية، نظراً لما يتم تناوله بين أطراف المعارضة نفسها، وأنه لا يوجد عناصر تنتهي للأغلبية قادرة على أن تتولى الملف الأمني أو تفهم متطلبات الأمن أو تستوعب حساسيات دول الجوار، وبالتالي ارتكبت المعارضة خطأً فادحاً بإغفالها الكامل لمتطلبات الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

خامساً- الإجابة على تساؤل التناقض في الحديث عن احتمالات الصراع المستقبلي

اعتبر الخبير أنه ورغم وجود محاولات لإحداث توافق بين الروس والأمريكان، إلا أن هناك حتمية تاريخية للصراع، وهذا ما تشير إليه معظم توقعات مراكز الأبحاث. فكلما اقتربنا من الاستحقاق زادت وتيرة الصراع

الدولي، وكمثال ما حدث عام 1945 عندما وقعت بريطانيا وفرنسا كل الترتيبات المتعلقة بالخرائط والحدود ومناطق النفوذ وغيرها، ما أجبر القوات الفرنسية على الانسحاب حينها.

كما أن "إسرائيل" اليوم تُعد العدة للحرب، و نشهد استمراراً في التسليح الأمريكي لميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي، وتركيا تهدد بعملية عسكرية واسعة في المناطق التي تسيطر عليها تلك الميليشيات، كما أن سقوط "داعش" حسب بعض مراكز الدراسات ينذر بتفجر صراعات جديدة. لذا فإن من يدخل المفاوضات عليه أن يدرك أن الأطراف الدولية لم تتوصل لاتفاق حتى اليوم وأن احتمالات الصراع ما تزال مفتوحة.



   sydialogue

 www.sydialogue.org

 contact@sydialogue.org